وسبعمائة وفي ذا الكل كله لم يحضر الشيخ المذكور بمجلس حكم واوقف على خطه الذي
اكتب ولا ادع عليه بشيء فكتب بعض العرباء من بلده هذه الفتيا واوقف عليها
بعض علماء بغداد فكتبوا عليها بعد تأملها واوقاعة الفاظها وسئل بعض
ما للبيت دمشق عنها فكتبوا الذي الآن يلقنا ان بمصر من اوقف عليها فوافق وذلك
الآن بذكر السؤال الذي كتب عليه اولا بعد ان يذكر الفتيا وجواب الشيخ المذكور

صورة السؤال الذي عليها وجواب الفقهاء بعده وهذه صورة السؤال في الاصح بذلك المسؤول و

اجاب الشيخ عنه

من انعام الله تعالى على عباده ان جعل في كل عصر من اعلام السادة العلماء ائمة الدين ينفع الله بهم المسلمين في جل نوى السفر
الى زيارة قبور الانبياء والصالحين مثل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وغيره فهل يجوز
له في سفره ان يقصر الصلاة وهل هذه الزيارة شرعية او ورد فيها حديث عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال من حج ولم يزرني فقد جفاني ومن زارني بعد موتي كمن زارني
في حياتي وقد روي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد
المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الاقصى فتونا ما جوز لين لكم الله تعالى
ايجوز زوال القصر في سفر المعصية كابي عبد الله ابن بطة وابي الوفا ابن عقيل وطوبق
كثيرين من العراق المتقدمين انه لا يجوز القصر في مثل هذا السفر لانه سفر منهي عنه
ومذهب مالك والشافعي واحمد ان السفر المنهي عنه في الشريعة لا يقصر فيه وقول
الثاني انه يتم وهذا يقول له من يجوز القصر في السفر الحرام كابي حنيفة وبقول له
بعض المتأخرين من اصحاب الشافعي واحمد ممن يجوز السفر الى زيارة قبور الانبياء و
الصالحين كابي حامد الغزالي وابي الحسن ابن عبدوس الحراني وابي محمد ابن قدامة
المقدسي وهؤلاء يقولون ان هذا السفر ليس بحرام لعموم قوله صلى الله عليه و
سلم زوروا القبور فقد يحتج بعض من لا يعرف الحديث بالاحاديث المروية
في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم لمن لم يزرني بعد مماتي فكأنما زارني في
حياتي رواه الدارقطني واما ما ذكره بعض الناس من قوله من حج ولم يزرني
فقد جفاني فهذا لم يروه احد من العلماء وهو مثل قوله من زارني وزار ابي ابراهيم
في عام واحد ضمنت له على الله الجنة قال هذا الصنف باتفاق العلماء
وليس هو ممن يحتج بحديثه فان احمد بن حنبل وغيره قد احتج
ابو محمد المقدسي على جواز السفر لزيارة القبور بانه صلى الله عليه وسلم كان يزور
مسجد

مسجد قبا واجاب عن حديث لا تشد الرحال بأن ذلك محمول على نفي الاستحباب
واما الاولون فانهم يحتجون بما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الاقصى
وهذا الحديث مما اتفق الائمة على صحته والعمل بمقتضاه فاذا نذر نذرا مطلقا
بمسجد او مشهد او يعتكف فيه ويسافر اليه غير هذه الثلاثة لم يجب عليه
ذلك باتفاق الائمة ولو نذر ان يسافر ويأتي المسجد الحرام حج او عمرة وجب عليه
ذلك باتفاق العلماء ولو نذر ان يأتي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم او المسجد
الاقصى لصلاة او اعتكاف وجب عليه الوفاء بهذا النذر عند مالك والشافعي
واحمد في رواية واحمد في رواية لم يجب عليه عند ابي حنيفة انه لا يجب عنده بالنذر
الا ما كان من جنسه واجبا بالشرع اما الجهمية فيوجبون الوفاء بكل طاعة
كما ثبت في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن نذر ان يعصي الله فلا يعصه والسفر
الى المسجدين طاعة فلهذا اوجب الوفاء به واما السفر الى بقعة غير المساجد
الثلاثة فلم يوجبه احد من العلماء السلف اذا نذره حتى نص العلماء على انه
لا يسافر الى مسجد قبا لانه ليس من المساجد الثلاثة مع ان مسجد قبا خير من
بيت المقدس لمن كان في المدينة لان ذلك ليس بشد رحل كما في الحديث الصحيح من تطهر
في بيته ثم اتى مسجد قبا اير به الا الصلاة فيه كان كعمرة قالوا والاظهر ان
السفر الى زيارة قبور الانبياء والصالحين بدعة لم يفعلها احد من الصحابة ولا
التابعين ولا امر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا استحب ذلك احد من
ائمة المسلمين فمن اعتقد ذلك عبادة وفعله فهو مخالف للسنة والاجماع
الائمة وهذا مما ذكره ابو عبد الله ابن بطة في الابانة الصغرى من البدع
المخالفة للسنة والاجماع وبهذا يظهر حجة ابي محمد المقدسي ان زيارة النبي
صلى الله عليه وسلم لمسجد قبا لم تكن بشد رحل ولان السفر اليه لا يجب بالنذر
وقوله بأن الحديث الذي مضمونه لا تشد الرحال محمول على نفي الاستحباب لجاز
عنه من وجهين احدهما ان هذا ان سلم فيه ان هذا السفر ليس بعمل صالح
والاقربة ولا طاعة ولا هو من الحسنات فاذا من اعتقد ان السفر لزيارة

ان يشد الرحل ليصلي

كان جنسه واجبا

بوجهين